

بناء القدرات لصنع القوانين والسياسات حول التهجير

الجلسة السابعة: التحضير والمدى والنوع

نوع الأدوات الوطنية ومداهها

المدى

بالإرتكاز إلى تقييم وضع التهجير وإلى نتيجة مراجعة قانونية (في حال توفرها)، سيتمكن صانعو القوانين والسياسات من (أ) تقرير ما إذا كان يجب تطوير أداة خاصة أو تعديل القوانين القائمة، و(ب) تحديد مدى الأداة المطلوبة.

أداة خاصة أو تعديلات؟

أداة خاصة	تعديلات للتشريع القطاعي القائم
الشكل	تشمل جميع مسائل التهجير في قانون واحد أو سياسة واحدة
الحسنات	<ul style="list-style-type: none"> تتضمن مسائل التهجير في قوانين ومراسيم بحسب المواضيع تشمل تلقائيًا جميع الوزارات ذات الصلة
السيئات	<ul style="list-style-type: none"> تتضمن مسائل التهجير في قوانين ومراسيم بحسب المواضيع تشمل تلقائيًا جميع الوزارات ذات الصلة

إنّ الأدوات الخاصة كتلك المعتمدة في أفغانستان وكولومبيا وكينيا وأوغندا وأوكرانيا واليمن، والتي ستعتمد قريباً في الصومال وأرض الصومال، تغطّي جميع مسائل التهجير وتتناول جميع الميادين التي تتطلّب تنظيمًا.

الرؤية المتزايدة والتوعية والفهم: القدرة على التغيير

قبل اعتماد كولومبيا لتشريع خاص بالمهجرين سنة 1997، كان ردّ الحكومة على التهجير مؤقتًا وغير فاعل. على الرغم من حجم الظاهرة، لم تحظ المسألة بالاهتمام الكافي ولم تكن متداولة. سجّل القانون رقم 387 سنة 1997 فشلًا تلو الآخر، لكنّه كان مهمًّا إذ سمح بجذب الإنتباه إلى المسألة، واعترف بحقوق المهجرين، وقبل بأهمية مقارنة تعتمد على حقوق الإنسان للردود، وأسس لمسؤولية مؤسساتية لمساعدة المهجرين في البلد وحمايتهم.

قد يكون الموضوع دقيقًا على المستوى السياسي:

وقّعت نيجيريا على اتفاقية كامبالا في مايو/ أيار 2012 وأعدت صياغة سياستها حول المهجرين لإدماج الأحكام الواردة فيها. ولكن، ابتداءً من ديسمبر/ كانون الأول 2014، كان ما زال على الحكومة الفدرالية اعتماد السياسة، على الرغم من تبني الرئيس للموضوع. يستمرّ الفشل في تحديد الأدوار والمسؤوليات في إعاقة الرد الإنساني والتنموي، والمقاربة الشاملة للوصول إلى حلول مستدامة، والجهود لتفادي أي تهجير مستقبلي والتحضّر له.

الأدوات القطاعية:

اعتمد قانون المواجهة التربوية للأعاصير الذي اعتمد بعد إعصار كاترينا والذي يعالج أمور عديدة لا سيّما حاجات الطلاب والمعلّمين المهجرين.

شامل أو جزئي؟

يمكن حدّ مدى أداة وطنية، لا بل أنّ الأمر قد يكون ملائمًا في بعض الأحيان. يمكن حدّ مداها للأسباب التالية:

- وجود سبب معيّن للتهجير:

تعالج سياسة الهند حول إعادة الإسكان وإعادة التأهيل للمهجرين المتأثرين بمشاريع سنة 2003 التهجير الذي يعود سببه إلى مشاريع التنمية حصراً.

- مساحة جغرافية معيّنة

- مرحلة معينة من التهجير – كثيرًا ما تُطوّر هذه الأدوات للرد على الحالات الطويلة:

اعتمدت أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وقوانين وسياسات تعالج فقط مسألتي العودة وإعادة التوطين.

- إطار زمني محدّد

خطر التمييز

"عند تحديد مدى أداة وطنية، من المهم التنبّه إلى النتائج التي يمكن أن تخلّفها خطوة مماثلة. لا يجب أن تكون التحديات تمييزية، ولا يجب أن تحرم بعض المهجّرين من ممارسة حقوقهم.

ما هو مدى الحد الأدنى لأداة؟

"على أداة وطنية أن تعالج بالحدّ الأدنى تحدّيات حالة التهجير القائمة. كما يجب أن تكون مرنة بما فيه الكفاية من أجل استباق التغيّرات التي قد تطرأ والتأقلم عليها. من الضروري أن تسمح بتأمين حلول مستدامة إذ ستؤمّن قاعدة ضرورية تركز عليها الآلية المعقّدة والبعيدة الأمد للوصول إلى هذا الحل.¹

"تكمّن فوائد هذه الأدوات في أنّها تعكس بشكل أو بآخر التحديات المؤسسية والإجرائية والتنظيمية التي تواجهها السلطات والمجتمع المدني والمهجّرين، في حماية حقوق المهجّرين، وذلك بفضل تطويرها نتيجة حالات قائمة من التهجير. ولكن، إنّ مداها محدود، ما يترك مسائل أوسع تتعلّق بالمهجّرين من دون علاج. بالإضافة إلى ذلك، على أرض الواقع، يفشل عدد كبير من هذه القوانين والسياسات في معالجة مسائل جوهرية كان من شأنها المساهمة في التطبيق الفاعل. على سبيل المثال، قد لا تقدّم وصفًا للمهجّر، أو تحدّد موارد التمويل، أو تؤمّن آلية لمراقبة المسؤوليات.²

نوع الأداة

في ديسمبر/ كانون الأول 2007، أطلقت حكومة تيمور ليستي هامورو هاري فوتورو أو بناء لمستقبل معًا، وهي استراتيجية تعافي وطنية تهدف إلى معالجة التهجير كجزء من خطة شاملة. تركز الإستراتيجية على خمسة أركان – المأوى والسكن، والحماية الإجتماعية، والأمن والإستقرار، والنمو الإجتماعي الإقتصادي، وبناء الثقة والمصالحة. كانت إحدى الغايات المعلنة المساعدة على نزع العوائق التي تمنع عودة المهجرين ومساعدتهم على تحقيق الحلول المستدامة.

أقرت الإستراتيجية بخيارات الإستقرار الثلاثة المتوفرة للمهجرين. إن الذين كانوا راغبين بالعودة إلى ديارهم مأهلون للحصول على تعويض نقدي تصل قيمته إلى 4500 دولار أميركي، بالإرتكاز إلى مدى الضرر الذي لحق بممتلكاتهم، أو على منزل بسيط بالإضافة إلى 1500 دولار في حال تضرر منزلهم بشكل لا يمكن إصلاحه. أما الذين لم يكونوا راغبين بالعودة أو غير قادرين عليها، فكانوا يستطيعون استخدام التعويض المالي من

القانون	السياسة
<ul style="list-style-type: none"> ملزم عمود فقري لإطار وطني يعتمد من قبل البرلمان 	<ul style="list-style-type: none"> غير ملزمة يمكن أن تسبق التشريع أو تطبقه
التركيز	التركيز
<ul style="list-style-type: none"> ينشئ مستحقات للأفراد يحدد مسؤوليات يحدد المسؤوليات مناسب لمعالجة عدد من المسائل – الحقوق، السكن والأرض والملكية، الآليات الجزائية 	<ul style="list-style-type: none"> آليات اتخاذ القرار آليات التنسيق الإرشادات والإجراءات العملائية
<p>ملاحظة: بسبب الزمن المطلوب للموافقة والإعتماد، ليست دائماً مفيدة في ظلّ الحالات الطارئة</p> <p>أمثلة: قانون رقم 387 سنة 1997 في كولومبيا، وقانون 2012 حول المهجرين في كينيا، وقانون سنة 2014 حول المهجرين في أوكرانيا</p>	<p>أمثلة: السياسة الوطنية حول المهجرين سنة 2004 في أوغندا، والسياسة الوطنية حول التهجير سنة 2013 في أفغانستان، والسياسة الوطنية لمعالجة التهجير سنة 2014 في اليمن.</p>

الإستراتيجية	خطة العمل
<p>التركيز</p> <ul style="list-style-type: none"> الأغراض والأهداف والنتائج لقانون أو سياسة أو خطة عمل <p>أمثلة: تيمور ليستي</p>	<p>التركيز</p> <ul style="list-style-type: none"> تتناسب مع حالات الطوارئ، كما تستخدم أيضاً في تطبيق القوانين <p>التركيز</p> <ul style="list-style-type: none"> توضح المسؤوليات والمهام <p>أمثلة: خطة العمل المناطقية سنة 2006 لمعالجة حاجات المهجرين في فان.</p>

أجل بناء منزل على أرض تملكها الدولة، أو الإستقرار في منزل بسيط على موقع إعادة إسكان. كما قدم خيار الإنتقال إلى مسكن مؤقت للذين يرغبون بالعودة، ولكنهم غير قادرين على ذلك حاليًا.

¹ IDMC/Brookings, National instruments on internal displacement: A guide to their development 2013، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/iXiA6B>

² Brookings Institution, A developing trend: Laws and policies on internal displacement 2006، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/VO4Tb5>